السياسة الخارجية اليمنية تجاه الأزمات
(أزمة احتلال جزيرة حنيش، حرب الانفصال، والحرب على الإرهاب)

نجيب عبدالوهاب عبدالله على
سلوى السعيد فراج- رشا عطوة عبدالحكيم

تُعد السياسة الخارجية إحدى أهم فعاليات ومقومات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في محيطها الإقليمي والدولي، والدولة هي الوحدة الأساسية المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية وهي امتداد طبيعي أو انعكاس للسياسة الداخلية التي تمارسها الدولة عبر أنشطتها المختلفة، ومن أجل مصالحها تقوم الدولة بإقامة علاقات دبلوماسية مع مختلف الدول التي ترتبط معها بمصالح ومنافع متبادلة ومشتركة، وترمز الدبلوماسية إلى قدرة قيام الدولة بإدارة العلاقات الرسمية مع مختلف دول العالم عن طريق الاتصالات والمفاوضات بالطرق المختلفة وذلك بهدف تنظيم العلاقات الدولية، كما أنها عملية إدارة العلاقات بين الممثلين الدبلوماسيين الذين تسند إليهم حكوماتهم مهمة المفاوضات وبناء العلاقات بين الدول، ودون شك فإن المهمة الأولى للدبلوماسية هي الدفاع عن المصالح الحيوية للشعوب.

الكلمات المفتاحية: مراكز الدراسات والأبحاث، صانع السياسة الخارجية، العلاقة بين مراكز الدراسات والأبحاث وصانع السياسة الخارجية اليمنية

Abstract:

Foreign policy is one of the most important activities and components of the state through which it works to implement its goals in its regional and international surroundings. The state is the basic unit qualified to practice foreign policy and it is a natural extension or reflection of the internal policy practiced by the state through its various activities, and for the sake of its interests the state establishes diplomatic relations with The various countries with which it is associated with mutual and

common interests and benefits. Diplomacy symbolizes the ability of the state to manage official relations with various countries of the world through contacts and negotiations in different ways, with the aim of regulating international relations. It is also the process of managing relations between diplomatic representatives whose governments entrust them with the task of negotiations and building relations between states. Without a doubt, the first task of diplomacy is to defend the vital interests of peoples.

Keywords: Studies and research centers, foreign policy maker, the relationship between studies and research centers and the Yemeni foreign policy maker

أهداف البحث:

- ❖ سعت الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف يتلخص أبرزها فيما يلي:
- ❖ التعرف على طبيعة السياسية الخارجية اليمنية.
- ❖ التعرف على الكيفية التي تصنع بها السياسة الخارجية اليمنية.
- ❖ مدى استجابة صانع السياسة الخارجية للدراسات والأبحاث والرؤى والمقترحات التي تنتجها مراكز الدراسات والأبحاث السياسية في اليمن، والمعوقات التي تواجهها.
- ❖ آليات توطين العلاقة بين مراكز الدراسات والأبحاث وصانع السياسة الخارجية اليمنية.

أهمية البحث:

أ- الأهمية العلمية:

تستمد الدراسة أهميتها العلمية في أنها حقل من حقول المعرفة الانسانية ذات العلاقات بالدراسات السياسية من خلال تركيزها على مراكز الدراسات والأبحاث السياسية من حيث التأصيل والتأطير لمفهوم مراكز الدراسات والأبحاث السياسية، ودورها في ترشيد صانع السياسية الخارجية، والعلاقة بين تلك المراكز وصانع

السياسية الخارجية، وكونها تركز على توجهات السياسة الخارجية اليمنية الإقليمية والدولية، وكيفية إدارتها للسياسات التي لها أبعاد خارجية خلال الفترة الزمنية للدراسة.

ب- الأهمية العملية:

تعتبر الجمهورية اليمنية من الدول التي تحظى باهتمام دولي كبير، نظراً لموقعها الهام في جنوب غرب الجزيرة العربية والقريبة من أكبر احتياطي نفطي عالمي، وإطلالتها على مضيق باب المندب، وعلى الملاحة البحرية لساحل بحري يزيد عن ألفي كيلو متر، كما أن الجمهورية اليمنية مرت خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨م بأحداث ذات أهمية كبيرة يمكن من خلالها تقييم دور مراكز الدراسات والأبحاث في توجيه ودعم السياسة الخارجية اليمنية، منها حروب داخلية وخارجية، إقليمية ودولية وأزمات اقتصادية وسياسية أدت إلى اندلاع الاحتجاجات عام ٢٠١١م، وما تلاها من أحداث الأمر الذي أدى إلى اندلاع الحرب عام ٢٠١٥م.

مشكلة البحث:

مثل إعلان الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من ايار/مايو ١٩٩٠ علامة فارقة في اتجاهات السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، إذ طالت التغييرات شبكة التفاعلات على كافة المستويات الإقليمية والقومية والدولية، سواءً تعلق الأمر بملفات الحدود وإشكالياتها المختلفة مع دول الجوار الجغرافي، أو تعلق الامر بالنظم الفرعية المتاخمة للجمهورية اليمنية سواءً في الخليج وشبه الجزيرة العربية والقرن الافريقي، أو تعلق الأمر بشبكة التفاعلات على مستوى وحدات النظام الإقليمي العربي واتجاهات التكامل ودعم التضامن العربي، أو تعلق الأمر بعلاقات اليمن الدولية مع الوحدات الفاعلة في النظام الدولي المعاصر

وتبرز إشكالية هذه الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير السياسة الخارجية اليمنية تجاه الأزمات ؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

١) ما فاعلية مدخل السياسة الخارجية اليمنية تجاه الأزمات.

٢) إلى أي مدى أثرت السياسة الخارجية اليمنية تجاه حرب الانفصال.
٣) إلى أي مدى أثرت السياسة الخارجية اليمنية تجاه أزمة احتلال جزيرة حنيش.
٤) إلى أي مدى أثرت السياسة الخارجية اليمنية تجاه الحرب على الإرهاب.

من خلال ما سبق يمكن تقسيم البحث إلى ما يلى:

أولاً: مدخل السياسة الخارجية اليمنية تجاه الأزمات.
ثانياً: السياسة الخارجية اليمنية تجاه حرب الانفصال.
ثالثاً: السياسة الخارجية اليمنية تجاه أزمة احتلال جزيرة حنيش.
رابعاً: السياسة الخارجية اليمنية تجاه الحرب على الإرهاب.

أولاً: مدخل السياسة الخارجية اليمنية تجاه الأزمات:

عند قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م تجلت السياسة الخارجية لليمن وبدأت مرحلة جديدة، كان لابد من الحصول على اعتراف عدد من دول العالم بالنظام الجمهوري الجديد غير أن عدداً منها أجلت الاعتراف بالنظام الجمهوري حتى عام ١٩٧٠ بعد تسوية العلاقات بين صنعاء والمملكة العربية السعودية، ومثلت أهداف الثورة الستة الثوابت الأساسية في علاقات بلادنا مع الدول الشقيقة والصديقة؛ وعلى امتداد سنوات ثورتي سبتمبر وأكتوبر، ظلت سيادة اليمن واستقلاله من المبادئ الأساسية والرئيسية في تحديد وتوجيه علاقات اليمن الخارجية، وحيث أن أهداف الثورة اليمنية ودستور البلاد من الثوابت الأساسية لرسم سياسة خارجية مبنية على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فقد نص الهدف السادس للثورة على احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ التعايش السلمي بين الأمم،

ترتكز الدبلوماسية اليمنية بالنسبة لأهداف ومحددات السياسة الخارجية على العمل وفق مبادئ الثورة والحفاظ على الثوابت الوطنية والقومية، وتعزيز مكانة اليمن إقليمياً ودولياً وذلك للحفاظ على السيادة والمصالح الوطنية، والتعاون والتضامن مع كافة الأقطار العربية، وقيام علاقات مع الدول الأخرى مبينة على التكافؤ والشراكة وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني في حريته

واستقلاله وإقامة دولته على ترابه الوطني، ومشاركة اليمن في دعم حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، وتقوية التعاون مع الدول العربية والإسلامية وتوسيع العلاقات مع مختلف الدول الأجنبية، رفد الإقتصاد اليمني بمشاريع التنمية، وتقوية العلاقات مع الدول الصديقة والصناديق الدولية، وتقوية سياسية اليمن مع دول القرن الأفريقي وبقية دول القادة الأفريقية، ومساهمة اليمن إيجابياً بما يساعد على إستتاب الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم وبلوغ الجمهورية اليمنية أهدافها في المشاركة الفعالة في مختلف الأنشطة والفعاليات للمنظمات الإقليمية والدولية بما يعود نفعه على البلاد، والدعوة والنضال من أجل إنسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧م، والدعوة إلى مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره.

بعد قيام الوحدة المباركة كان أول قرار اتخذته الحكومة في أول جلسه لها برئاسة المهندس حيدر العطاس هو حل المشاكل الحدودية مع الدول المجاورة وفي مقدمتها دول الجزيرة، وباعتبار اليمن أصل العرب وأنها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية الواحدة فإنها تتفاعل وتتأثر مع كل الأحداث- وباعتبار اليمن العمق الإستراتيجي لدول شبه الجزيرة وبوابتها الجنوبية إلى مختلف دول العالم حيث يمر من نفطها إلى دول العالم يوميا عبر ميناء عدن ٤ ملايين برميل، فقد عملت حكومة دولة الوحدة على إبرام اتفاقية الحدود الدولية مع سلطنة عمان في الأول من أكتوبر عام ١٩٩٢م في ظل مبدأ لا ضرر ولا ضرار، وقعها عن جانب بلادنا حيدر أبوبكر العطاس رئيس مجلس الوزراء وعن الجانب العماني ثويني بن شهاب آل سعيد الممثل الخاص لجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، كما وقع في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٣م اتفاقية تحديد الحدود البحرية، وقعها عن بلادنا د.أبوبكر عبدالله القربي وزير الخارجية وعن الجانب العماني يوسف بن علوي بن عبدالله- وزير الشؤون الخارجية.

ومع المملكة العربية السعودية فبعد سلسلة من المحادثات والمفاوضات، وبناءً على مذكرة التفاهم الموقعة في مكة المكرمة في فبراير ١٩٩٥ م واللقاء بين الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح والمرحوم الأمير/ سلطان بن عبد العزيز آ ل سعود،

الذي تم في مدينة كومو بإيطاليا عام ١٩٩٦م ذكرت الوسائل الإعلامية حينها أنه تم وضع النقاط على الحروف فقد واصلت اللجان المختلفة إجتماعاتها إلى أن تم التوقيع المفاجئ يوم ١٢ يونيو عام ٢٠٠٠م عند ما وقع كل من وزيري خارجية البلدين حينها الأخ/ عبد القادر باجمال عن حكومة الجمهورية اليمنية والأمير سعود الفيصل عن حكومة المملكة العربية السعودية، على معاهدة جدة الحدودية الدولية بحضور الرئيس السابق/ علي عبد الله صالح والأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد حينها، وبتوقيع معاهدة جدة الحدودية الدولية أشارت كل المعلومات والوثائق والقيادتين إلى أن البلدين دخلا مرحلة جديدة من الشراكة والتعاون وقيام أوسع العلاقات على مختلف الأصعدة.

لم تكن الأزمة السياسية التي سبقت ثورة الشباب عام٢٠١١م، والتي أشعلت فتيلها ثورة الربيع العربي هي الأولى التي تعرضت لها اليمن، وإذا ما استعرضنا مجمل الأحداث والأزمات التي مرت بها اليمن منذ ستينيات القرن الماضي، وما اكتنفها من صراعات لا يخلو بعضها من عنف دموي، نجد أنّ المعالجات التي اتبعت في كثير من مراحل الصراع، اتسمت بقدر من التسامح الذي أسهم إلى حد كبير في معالجة الخلافات وآثارها السلبية للعديد من الحالات، حيث تمكنت الدولة بالتعاون مع القوى المؤثرة في المجتمع من معالجتها، وإيجاد قواسم مشتركة بين مختلف فئات المجتمع الواحد بمختلف توجهاته وتياراته، وكانت اليمن تتمكن من عبور الكثير من الأزمات ومعالجة آثارها الضارة بالقدر الذي كانت تسمح به الظروف؛ فخبرة اليمنيين في مواجهة تفجر الصراعات تشير إلى أنّ الحسم كان قائماً بطريقة ما، أيّاً كانت الملابسات المحيطة بكل حالة صراعية، ففي ستينيات القرن المنصرم واجه النظام الجمهوري في صنعاء حرباً استمرت سبع سنوات من قبل القوى الملكية، التي بلغت ذروتها بفرض حصار السبعين يوماً على العاصمة صنعاء، ثم ما لبثت عناصر الثوار في النهاية أن تمكنت من فك الحصار، ودحر أتباع النظام الملكي للإمام البدر، وإنهائها، وأعقب ذلك توافقات ما عرف بالمصالحة الوطنية.

وعقب استقلال الشطر الجنوبي من اليمن عام١٩٦٧م، ورفع شعار الوحدة من قبل النظامين السياسيين شمالاً وجنوباً، تعرضت العلاقة بين النظامين لتجاذبات

المقاربة والمباعدة السياسية، وقيام حربين بين شطري اليمن عام١٩٧٢م؛ وعام١٩٧٩م، وكانت تعقب الحربين اتفاقيات تنص على قيام حوارات لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وشكلت لجان الوحدة على أساس من اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس، وبيان الجزائر والكويت، ومارست أعمالها فيما عدا لجنة التنظيم السياسي الموحد لعدم وجود تنظيم سياسي في صنعاء نظيراً للحزب الاشتراكي اليمني الحاكم في عدن، حتى تمَّ قيام المؤتمر الشعبي العام عام١٩٨٢م، والذي على إثره تمَّ تشكيل تلك اللجنة... وقطع شوط جيد في تقارب النظامين السياسيين، وشُكل المجلس اليمني الأعلى، ونشطت اللجان الوزارية المشتركة وأعمال لجان الوحدة، حتى كانت أحداث يناير١٩٨٦م. التي انفجرت بين عناصر الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم في عدن، وتمَّ حسم الأمر بانتصار أحد الفريقين في حين استقبلت صنعاء الفريق الآخر

ثوابت السياسة الخارجية:

آثرت القيادة السياسية الوقوف في صف دول عدم الانحياز، بإقامة علاقة متوازنة مع مختلف دول العالم على أساس الوضوح، وتبادل المصالح، وعدم التدخل بالشئون الداخلية للدول الأخرى احتراماً لسيادتها، واستقلالها، وكذلك حل الخلافات سلمياً، والعمل في إطار المنظومة الدولية ولوائح الأمم المتحدة والجامعة العربية.

كما أنها وقفت وراء العديد من الدعوات التي توجه لليمن للمشاركة في المؤتمرات الدولية، وفي طليعتها دعوة قمة الدول الصناعية الكبرى للأخ رئيس الجمهورية للمشاركة فيها، ثم ضم اليمن إلى جانب إيطاليا وتركيا للجنة مساعدة الديمقراطية بالمنطقة، والتي أكدت ثقة المجتمع الدولي باليمن، وعطائها، وبتوجه قيادتها السياسية في مختلف السياسات والمواقف، وبالقدر الذي أصبحت فيه سياسة اليمن الخارجية موصوفة بالسياسة الحكيمة، الواضحة، والمتوازنة؛ ولا يوجد في طبيعة العلاقات اليمنية – الأمريكية ما يُخجل القيادة السياسية من البوح به، بل أن اليمن حتى في شراكتها الدولية مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب تجد نفسها تؤدي واجباً وطنياً لحماية شعبها، ومصالحها، ثم واجباً إنسانياً في تحرير البشرية من

هذا الوباء الفتاك الذي لا يفرق بين طفل وامرأة وشيخ، وبين مدني وعسكري وغير ذلك من الاعتبارات الإنسانية! ومع هذا فإن هناك قضايا تختلف فيها الرؤى بين البلدين، وتتقاطع فيها السياسات والمواقف – خاصة فيما يتعلق ببعض القضايا العربية المصيرية، وفي الحقيقة تدعم الولايات المتحدة الأمريكية اليمن في كثير من المجالات التنموية، والسياسية، وتساعد مختلف القوى الوطنية على تنمية تجربتها الديمقراطية.

ثانياً: السياسة الخارجية اليمنية تجاه حرب الانفصال:

في الفترة الانتقالية لدولة الوحدة لم تطل فترة التفاهم بين القيادتين السياسيتين اللتين أعلنتا الوحدة، فقد دب الشك بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وتعثر تنفيذ بعض بنود الفترة الانتقالية، وتنامت السلبيات وسادت التوترات والاحتقانات السياسية، وحاولت الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية أن تهدئ الأمور، ومددت الفترة الانتقالية بإضافة ستة أشهر تسنى خلالها إجراء أول انتخابات نيابية لدولة الوحدة عام ١٩٩٣م.

كانت حرب الانفصال، بمثابة الفصل الأخير للأزمة والاحتقان السياسي الذي ساد الحياة السياسية اليمنية بعد شهور قليلة من تحقيق الوحدة اليمنية، في ظل بروز العديد من الخلافات بين أقطاب اللعبة السياسية كافة، وفي ظل حالة التلكؤ والتوجس التي أبداها قادة الحزب الاشتراكي -الشركاء السياسيين في الوحدة وفي السلطة أيضا- وترددهم في الإقدام على استكمال تنفيذ بعض مهام الفترة الانتقالية من قبيل دمج قوات الجيش وإعادة توزيع الوحدات العسكرية، وطرحهم المستمر لقضايا واختلالات كانت تشوب بالفعل مسيرة دولة الوحدة، دون أن يدركوا أن بعض تلك القضايا - إن لم يكن معظمها- كان جزءاً في الأساس من التركيبة الاجتماعية المعاصرة للمجتمع اليمني، وكان بمثابة ظواهر اجتماعية تحتاج إلى جهد فكري وتنظيمي ذي طبيعة استراتيجية بغية معالجتها والتخلص منها، وذلك من قبيل قضايا حمل السلاح، وانتشار الرشوة، والتنفذ القبلي في شؤون الدولة.

وبالرغم من أن حرب الانفصال ١٩٩٤ كانت تعبر في الأساس عن مأزق سياسي داخلي بامتياز، إلا أنها شكلت في جانبها الآخر مسرحاً ظهر على خشبته

العديد من الأدوار الإقليمية أساسا والدولية ثانوياً، وهي الأدوار التي حاولت في مجملها ترجمة رؤيتها لمصالحها في المنطقة وفقا لسلوكيات معينة.

١ـ مواقف القوى الإقليمية والدولية من حرب الانفصال (القيود):

لقد تفاوتت مواقف العديد من دول الجوار الإقليمي والدول العربية عموما وبعض القوى الدولية من حرب الانفصال، ولكنها لم تصل في أي منها إلى حد الاعتراف بالانفصال أو تأييده بخطوات علنية، وذلك باستثناء الموقف الكويتي الذي كان أكثر وضوحاً في دعمه للانفصاليين من خلال تصريح وزير الخارجية الكويتي أثناء الحرب بإمكانية الاعتراف الدبلوماسي بالإعلان الانفصالي، وعلى أي حال فإن ذلك لا يعني أن القوى الانفصالية لم تتلق دعماً مادياً غير معلن ودعم سياسي ودبلوماسي غير مباشر من بعض القوى الإقليمية العربية.

وقد هددت دول الجوار الخليجي (باستثناء قطر) في ذلك الاجتماع باتخاذ الإجراءات المناسبة (ضد صنعاء بالطبع) في حال استمرار العمليات العسكرية بين الطرفين، وكانت دول الخليج قد مارست ضغوطاً على مجلس الأمن الدولي من أجل طرح الأزمة اليمنية على المجلس لاتخاذ قرار بوقف اطلاق النار (ما قد يساهم بالطبع في تخفيف وطأة التقدم الذي كانت تحرزه في حينه قوات الشرعية على كافة الجبهات)، وقد صدر بالفعل قرار مجلس الأمن رقم ٩٢٤ والذي دعا إلى:

- وقف إطلاق النار.
- وقف إمدادات السلاح للطرفين المتحاربين.
- إرسال بعثة أممية لتقصي الحقائق، وتشجيع الأطراف على العودة إلى طاولة الحوار.

أما عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية أثناء حرب الانفصال فقد كانت تبدو مؤيدة لموقف مجلس التعاون الخليجي وجهوده المستمرة لاستصدار قرار من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار، وكانت توجه في الوقت نفسه انتقادات واحتجاجات قاسية للنظام في صنعاء باعتباره منتهكاً لوقف إطلاق النار، ولكن بالرغم من ذلك الموقف إلا أنها لم تتخذ في حقيقة الأمر أي إجراءات عملية لإخراج جهود مجلس التعاون

الخليجي إلى حيز التنفيذ الفعلي أو لفرض عقوبات على صنعاء لانتهاكها المزعوم لوقف إطلاق النار، كما أن الولايات المتحدة كانت في الأساس ومنذ البداية مؤيدة للوحدة اليمنية، وقد تبلورت أيضاً مواقف أخرى لعدد من القوى الدولية كانت في بعضها متماشية مع الموقف الأمريكي، وفي بعضها الآخر - مثل روسيا وفرنسا - أكثر اقتراباً من جانب الشرعية في صنعاء.

أعقب جهود تلك اللجنة التوصل إلى صياغة وثيقة العهد والاتفاق التي احتوت على القضايا الهامة التي اشتملت على ضبط المتهمين في قضايا الإخلال بالأمن وإخلاء المدن من القوات المسلحة، وإعادة تموضعها ضمن خطة مركزية واحدة، تمهيداً لدمجها وتنظيمها وتصحيح أوضاعها، وأن تتبع القوات المسلحة الحكومة مباشرة، ولا يجوز إنشاء أي قوة عسكرية وشبه عسكرية تتبع أي جهة أخرى، وقيام نظام الحكم المحلي المعتمد على قاعدة اللامركزية الإدارية، والمالية في ظل الدولة اليمنية الواحدة، وعلى مبدأ المشاركة الشعبية الواسعة في الحكم، ومبدأ النهج الديموقراطي، وقيام الحكم المحلي على قاعدة تقسيم إداري جديد للجمهورية، تتجاوز التكوينات والوحدات الإدارية القائمة، ويعاد فيها دمج البلاد دمجاً كاملاً تختفي فيه كافة مظاهر التشطير، وأن يراعى أن تكون عدن منطقة حرة، وإجراء التعديلات الدستورية، وإعادة النظر في النظام الانتخابي البرلماني والمحلي، بصورة شاملة، وعلى وجه الخصوص الانتخاب بالقائمة النسبية؛ وقد تمّ التوقيع عليها في عمان ــ المملكة الاردنية الهاشمية برعاية الملك الحسين بن طلال.

٢- نتائج حرب الانفصال وتداعياتها:

انتصار الشرعية في صنعاء بأقل دعم ممكن من الخارج، وفي فترة زمنية لم تتجاوز ٦٢ يوماً، وذلك بالرغم من الدعم الخارجي السخي للانفصاليين مادياً وسياسياً، وهو الأمر الذي ولد قدراً من الثقة بالذات لدى الجمهورية اليمنية، وأعطى بالمقابل انطباعاً لدى دول الجوار الإقليمي بمدى قدرة النظام في صنعاء وتماسك جبهته الداخلية في مواجهة أزماته الداخلية والوقوف في وجه التدخلات الخارجية بكل صلابة، كما كان لموقف الرياض المنحاز لجانب قادة الانفصال في الحزب الاشتراكي اليمني، بالغ

الأثر في زيادة تعقيد العلاقات اليمنية - السعودية، وهي العلاقات التي لم تخلُ قبلها من التوترات على خلفية موقف اليمن من أزمة وحرب الخليج الثانية.

أدت مبادرة بعض دول الخليج (عمان والإمارات) عقب حرب الانفصال إلى تحسين علاقاتها مع اليمن وإزالة الجفوة التي سادتها على خلفية مواقف تلك الدول المتناغمة مع الموقفين السعودي والكويتي من الحرب.

خلاصة القول أن اليمن واجهت بعد حرب صيف١٩٩٤ مشكلات عدة من كل اتجاه، فبالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية المثقلة بأعباء ما خلفته الحرب، برزت مشكلات أخرى، أهمها:

- حدوث اضطرابات في جنوب اليمن، واختراقات من قبل العناصر المتطرفة، خاصة تنظيم القاعدة.
- تنامي إشكالية نشاط الحراك الجنوبي، والتي كانت بداياتها عبارة عن مطالب حقوقية، تطورت لتصبح مطالب سياسية ثم أضحت قضية جنوبية يتبناها الحراك الجنوبي في مسارين، أحدهما يطالب بتصحيح مسار الوحدة، والآخر يجهر بفك الارتباط، وينادي بالانفصال، وسيجلس الجميع حول طاولة الحوار الوطني الشامل القادم.
- حدوث تمرد مسلح في صعدة من جانب جماعة الحوثيين الذين خرجوا على معايير الدولة، مما أجاز لها القيام بمواجهتهم بالقوة المسلحة، ولم يعارضها أي من دول المنطقة بإستثناء إيران، وعلى الرغم من خوض ست حروب؛ فقد أفضت أخيراً إلى ضرورة الجلوس حول طاولة الحوار الوطني الشامل القادم.

ثالثاً: السياسة الخارجية اليمنية تجاه أزمة احتلال جزيرة حنيش:

احتلت علاقات اليمن مع دول الجوار الجغرافي أهمية كبرى في سلم أولويات صانع قرار السياسة الخارجية اليمنية الذي ورث ملف الحدود من النظم الشطرية بكافة تعقيداته ومشاكله المختلفة، فالشطر الشمالي من ناحية خاض العديد من جولات الصراع الحدودي المسلح مع العربية السعودية ابتدأ من الحرب الشاملة التي انفجرت بين الطرفين في عام ١٩٣٤ والتي ترتب عليها توقيع اتفاقية الطائف، ومروراً بالعديد

من الخلافات الحدودية التي أضحت تقليدياً جزء رئيس من بنية العلاقات بين الطرفين، ولم يكن الشطر الجنوبي بعيداً عن هذه الأجواء إذ دخل في خلافات حدودية مع سلطنة عمان منذُ اللحظات الأولى لحصوله على الاستقلال في الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، فضلاً عن تفاقم خلافاته الحدودية مع المملكة العربية السعودية لا سيما في ظل الخلافات الأيدولوجية الحادة بين الطرفين.

لم تكد اليمن تتنفس الصعداء من التداعيات المباشرة لأزمة وحرب الانفصال صيف ١٩٩٤، حتى تلقت ضربة موجعة جديدة ومفاجئة في الوقت نفسه، كانت الضربة هذه المرة في خاصرة اليمن الإستراتيجية الضعيفة (البحر الأحمر)، وذلك بقيام دولة إريتريا حديثة الاستقلال (١٩٩٣) باحتلال جزيرتي حنيش الصغرى والكبرى وجزيرة زقر في ١٥ ديسمبر ١٩٩٥، وقد جاءت تلك الخطوة الإريترية المفاجئة في أعقاب توجيهها تحذيرات في وقت سابق إلى إحدى الشركات الألمانية التي منحتها اليمن رخصه للاستثمار السياحي في الجزر المذكورة، وذلك على خلفية الادعاء بأحقيتها في تلك الجزر، وهو الأمر الذي عُد في حينه خلافا طارئا بين البلدين، وكانا قد اتفقا بالفعل على تأجيل المفاوضات الدبلوماسية بشأنه إلى أواخر فبراير ١٩٩٧.

وقد تجلت تلك الحقيقة في طبيعة الرد اليمني المباشر على ذلك الإجراء الاريتري، حيث أكدت اليمن على موقفها المبدئي إزاء الأزمة من خلال إتباع نهج التسوية السلمية استناداً إلى إيمانها الكامل بأحقيتها التاريخية والقانونية في السيادة على الجزر محل النزاع، وبالتالي فقد حرصت الدبلوماسية اليمنية على شرح موقفها ذاك لكافة الأطراف الإقليمية والعربية والدولية عبر اجتماعات عقدها مسئولو وزارة الخارجية اليمنية مع ممثلي الدول والمنظمات الدولية في اليمن خلال اليومين التاليين لاحتلال الجزر، وذلك أيضاً ما حرص على تأكيده الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في اتصال هاتفي مع الرئيس الاريتري أسياسي أفورقي في ١٨ ديسمبر ١٩٩٥، وهو الاتصال الذي تم الاتفاق خلاله على وقف إطلاق النار.

وقد نجحت الدبلوماسية اليمنية في احتواء ذلك الحدث الاستثنائي عبر عدة مراحل، كان من أهمها التواصل المباشر مع القيادة الإريترية، والترحيب بالوساطات الإقليمية والدولية، والإصرار على التمسك بالحقوق التاريخية والقانونية لليمن في إطار حلول سلمية، وذلك وصولاً إلى توقيع اتفاق المبادئ مع الجانب الإريتري في ٢١ مايو ١٩٩٦ بوساطة فرنسية وحضور مصري وإثيوبي، وهو الاتفاق الذي حدد التحكيم الدولي كوسيلة مقبولة من الطرفين لحل النزاع بينهما، وهو ما تم بالفعل عبر جولات متعددة من المداولات انتهت بصدور قرار هيئة التحكيم في أكتوبر ١٩٩٨، والذي قضى بأحقية السيادة اليمنية على الجزر، وتم بالفعل سحب القوات الإريترية من تلك الجزر وإعادتها للسيادة اليمنية بعد ذلك بثلاثة أسابيع.

١- تداعيات الأزمة ومواقف القوى الإقليمية والدولية (القيود):

شكلت الأزمة اختباراً صعبا لليمن في ظل ظروفها الاقتصادية الصعبة، وبعد أن ظهرت في الأفق ملامح مبشرة بانفراج ذلك الوضع في ظل التعاون الناشئ حينها بين اليمن وصناديق التمويل الدولية والدول المانحة على خلفية تطبيق اليمن لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي انطلق في العام نفسه (١٩٩٥) برعاية وإشراف مباشرين من قبل البنك الدولي.

وقد حدثت الأزمة في وقت لم تكن فيه علاقات اليمن بجواره الخليجي في أحسن حالاتها، وذلك على خلفية أزمة وحرب الخليج الثانية وحرب الانفصال، وفي ظل التوترات الحدودية بين اليمن والسعودية بصفة خاصة، وقد تميزت ردود الفعل الخليجية عامة بالسلبية إزاء احتلال الجزر اليمنية، فلم يصدر حينها أي تنديد علني بالإجراء الاريتري، باستثناء دولة قطر التي أدان مجلس وزرائها ما وصفه "العدوان الاريتري الغادر"، وأكد أحقية اليمن بالسيادة على الجزيرة والدفاع عنها.

أيضاً حدثت الأزمة في وقت بلغ فيه التعاون الإريتري مع إسرائيل ذروته في ظل سعي إسرائيلي حثيث لإنعاش وجودها العسكري والاستخباراتي في منطقة جنوب البحر الأحمر، مع ما يمثله ذلك من تهديد مباشر للأمن القومي اليمني والعربي، كما شهدت العلاقات الإريترية الأمريكية تطوراً وتنسيقاً أمنياً وعسكرياً ملحوظاً، وقد تميز

الموقف الأمريكي من الأزمة – بصفة عامة - بقدر من الغموض، وإن كان قد أكد بعض المسئولين الأمريكيين في أكثر من مناسبة على أهمية النأي بالمنطقة عن أي مواجهات عسكرية، فقد رفض – على سبيل المثال - مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط "روبرت بلليترو"، إدانة إريتريا أو وصفها بـ "الدولة المعتدية"، كما أن مناورات مشتركة بين القوات الأمريكية والإريترية قد انطلقت في مياه البحر الأحمر في بداية ١٩٩٦.

كما حدثت الأزمة في وقت كانت اليمن تحاول فيه الانغماس في حل المشكلة الصومالية، وتضع كثيراً من الآمال على إمكانية مثل ذلك الحل الذي قد يعيد الأمن والاستقرار لمنطقة القرن الأفريقي، وذلك من أجل البدء في وضع معالجات لمشكلة اللاجئين من أبناء تلك المنطقة في اليمن، والذين بلغت أعدادهم بموجب التقديرات الرسمية أكثر من ٤٠٠ ألف لاجئ حتى ٢٠٠٧ – وهي أعداد ما تزال في ازدياد مستمر- وكذا الشروع في تحقيق تطلعات اليمن الاقتصادية في تعزيز مستويات صادراتها إلى تلك المنطقة واستثماراتها المشتركة معها، ناهيك أيضاً عن تخفيف تبعات الحماية اللازم توفيرها للرعايا اليمنيين في المنطقة في ظل حالة عدم الاستقرار والحروب التي اجتاحتها وما نتج عنها أيضاً من نزوح العديد من أولئك الرعايا وعودتهم إلى اليمن، وقد شكلت أزمة احتلال الجزر اليمنية قيداً حقيقياً على السياسة الخارجية اليمنية في تلك المنطقة إزاء كل تلك القضايا المتعلقة بالمصلحة الوطنية اليمنية والأمن القومي اليمني.

وخلاصة القول فيما يتعلق بتأثير كل من المحددات الداخلية والخارجية على السياسة الخارجية اليمنية تشير إلى أن مجمل ذلك التأثير يصب في خانتين رئيسيتين تتعلق إحداهما بحقيقة وجود حاجات اقتصادية متصاعدة للمجتمع اليمني يقابلها عجز رسمي مستمر عن الوفاء بها بالتزامن مع وجود فجوة شبه مستمرة في الموارد، فيما تتعلق الأخرى بحقيقة تعرض السياسة الخارجية اليمنية منذ عام ١٩٩٠ لمجموعة من القيود التي فرضتها عليها البيئة الإقليمية بصورة حاولت معها تلك السياسة البحث عن متنافسات إقليمية مباشرة وغير مباشرة يمكن أن تعزز محاولاتها الخروج من دائرة

تلك الضغوط من ناحية، وممارسة دور نسبي في الإطار الإقليمي المناسب من الناحية الأخرى.

رابعاً: السياسة الخارجية اليمنية تجاه الحرب على الإرهاب:

حققت السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية نجاحات كبيرة، والتي هي في طبيعة الحال انعكاس للمزايا والسمات الايجابية التي تتمتع بها القيادة السياسية، حيث أن المرونة والديناميكية والذكاء في القدرة على التعامل ومواكبة المتغيرات الدولية والقدرة على التكيف معها ومجاراتها، كما أن الوسطية والاعتدال والتعامل بعقلانية وقراءة مستقبل العلاقات الدولية قد مكنت القيادة السياسية من رسم الخطوط العامة للسياسة الخارجية بما يخدم مصلحة الجمهورية اليمنية ومن ثم مصلحة الأمة العربية والإسلامية.

وتجدر الإشارة إلى أهمية الوقوف على بعض محطات النجاحات في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية والتي من الممكن أن يقدرها لصانع القرار السياسي الذي استطاع بحكمته السياسية أن يجعل من السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية مثالاً يحتذى به في عالم العلاقات الدولية ومن هذه المحطات نورد الآتي:

١ـ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١:

عندما تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية للهجمات الإرهابية المعروفة والتي كانت بداية عصر جديد وحقبة جديدة في العلاقات الدولية، حيث اتجهت الولايات المتحدة ومعها المجتمع الدولي لمحاربة الإرهاب عبر العالم وكانت اليمن من الدول المستهدفة في هذه الحرب إلا أن حكمة القيادة وخبرتها السياسية وتقديرها للمتغيرات الدولية الجديدة، جنبت البلاد كارثة حقيقية كالتي حصلت لأفغانستان والعراق، حيث بادرت القيادة من خلال القنوات الدبلوماسية بطمئنة المجتمع الدولي، واستعداد اليمن في التعاون في مكافحة الإرهاب باعتباره آفة دولية تتطلب من كافة دول العالم الوقوف ضده، وبهذا الموقف العقلاني والوطني استطاعت تجنيب البلاد حرباً مدمرة وكسب ثقة المجتمع الدولي، بل وكسبت اليمن سمعة دولية طيبة كونها دولة متحضرة تحارب الإرهاب وترفضه مثلما يرفضه المجتمع الدولي، وعلاوة على ذلك حصلت

اليمن على دعم ومساعدة المجتمع الدولي وبذلك استطاعت قلب المعادلة رأسا على عقب بما يخدم مصلحة الجمهورية اليمنية.

٢- أحداث ٢٠١١ وما بعدها:

تعرضت اليمن في الآونة الأخيرة إلى مؤامرة كبيرة من قوى وأطراف خارجية وداخلية تمثلت بالتمرد الحوثي، إرهاب القاعدة، الحراك الانفصالي، وقد تجمعت تلك الأطراف واتفقت على تفتيت وتدمير البلاد ونشر الفوضى في ربوع اليمن، نظراً لأن هذه الجماعات لا تعيش وتنمو وتتكاثر إلا في ظروف الفوضى الخلاقة، ولذا سعت تلك الجماعات إلى خلق الفوضى وإقلاق السكينة العامة في الداخل وفي نفس الوقت كانت تنتظر مواقف دولية خارجية تساند وتؤيد أعمالها الفوضوية، إلا أن القيادة السياسية فوت تلك الفرصة واستطاعت حشد الدعم الدولي الكامل لمساندة الوحدة اليمنية والوقوف ضد التمرد والانفصال وضد إرهاب القاعدة، وقد جاء مؤتمر لندن ليكون تتويجا لنجاح السياسة الخارجية اليمنية.

بعد أحداث ما يسمى "الربيع العربي" التي جعلت اليمن يعيش على فوهات مخاطر محدقة، مع وجود جماعات مسحله خارجة عن القانون والدستور، تسيطر على محافظات بأكملها (الحوثيين)، وأخرى تقوم بعمل تنظيمي تخلط فيه العنف والفعالية الاحتجاجية للدعوة إلى الانفصال في بعض مناطق الجنوب (الحراك)، بالإضافة إلى تنظيم القاعدة الذي ينشط على أكثر من جبهة، ويتخذ من بعض المحافظات الجنوبية والوسطى معقله الرئيسي؛ من ناحية أخرى تراجع أداء مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية التي عاشت مرحلة دمج وهيكلة، في ظل قيادة توافقية، ومحاصصة بين مجموعة من الأحزاب والقوى المتفقة والمختلفة، الأمر الذي جعلها ساحة مفتوحة للتدخلات الأجنبية، بشقيها الداعم للعملية السياسية أو الداعم للجماعات المسلحة، وهي بذلك مرشحة لمرحلة الفوضى التي تعتبر البيئة الحيوية للجماعات الإرهابية.

النتائج:

<u>من خلال ما تقدم يتضح أن:</u>

ورثت دولة الوحدة اليمنية خلافات حدودية مع السعودية وعمان فيما يمكن تسميته بقوس الأزمة اليمنية الذي ينطلق من نقطة الحدود اليمنية العمانية على البحر العربي، ومروراً بالحدود البرية بين الطرفين باتجاه مثلت الحدود المشتركة بين اليمن وعمان والعربية السعودية بالقرب من منطقة الخراخير، ثم عبوراً باتجاه الحدود البرية بين اليمن والسعودية، ووصولاً إلى نقاط الحدود المشتركة بين الطرفين عند شواطئ البحر الأحمر.

ومع حصول إريتريا على الاستقلال الرسمي بعد استفتاء ١٩٩٣ أضيف حائط جديد إلى هذا القوس على إثر إندلاع الخلاف الحدودي بين اليمن واريتريا حول أرخبيل حنيش في نهاية عام ١٩٩٥؛ وعلى الرغم من أن هذه الملف قد ألقى بتداعياته السلبية على علاقات اليمن مع دول الجوار الجغرافي المتمثلة في عمان والسعودية خلال المراحل الأولى من عمر دولة الوحدة اليمنية بالنظر إلى اندلاع أزمة الخليج الثانية، وتراجع ملف الخلافات الحدودية مع دول الجوار الجغرافي، إلا أن اليمن مع ذلك قد أفلحت فيما بعد في تجاوز التداعيات السلبية لأزمة الخليج الثانية باستئناف المفاوضات الحدودية مع سلطنة عمان واتخاذ قرار قضى بتعجيل ترسيم الحدود معها، ترتب عليه التوقيع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ على اتفاقية الحدود الدولية التي أنهت من الناحية الفعلية والقانونية خلافات حدودية ظلت عالقة لحقبه طويلة من الزمن بين اليمن وجارتها الشقيقة، ورتبت أوضاعاً وعلاقات إقليميه مغايرة لسابقتها، ومثلت حالة متميزة في سجل النزاعات بين الدول العربية، وقدمت أنموذجاً يحتدى به اختلف إلى حد كبير عن النماذج التي رسمت تطور معظم الخلافات الحدودية العربية – العربية، إذ أنه اعتمد بالأساس على الوسائل السلمية، وكان ثمرة لسلسلة طويلة من المفاوضات التي توجت في عام ١٩٩٧ بالتوقيع على الخرائط النهائية للحدود المشتركة بعد أن تم اعتماد قاعدة الخط المستقيم الذي استثني منه مثلت حبروت.

وعلى الرغم من قوة الاستفزاز الاريتري على جبهة البحر الأحمر إلا أن صانع قرار السياسة الخارجية اليمنية قد تبنى اتجاهاً عقلانياً في تسوية الخلافات بعد أن أقدمت القوات الاريترية على احتلال جزيرة حنيش الكبرى في منتصف كانون

الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وانتهج صانع القرار اليمني خيار الحلول السلمية طريقاً لاسترداد الحقوق محاولاً تحييد حدة الضغوط الشعبية التي كانت تدفع باتجاه استخدام القوة العسكرية لاسترداد الأرخبيل. ورحبت اليمن بجهود الوساطة الإقليمية والدولية بالنظر إلى حرصها على الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي ذات الارتباط الوثيق بأمن الملاحة الدولية في باب المندب. وتوج ضبط النفس اليمني بالتوقيع على اتفاقي المبادئ والتحكيم في أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وبموجب الأخير تشكلت هيئة التحكيم التي أصدرت حكمها على مرحلتين تضمنتا إعادة الأرخبيل إلى اليمن بطريقة سلمية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ومرة أخرى تبرهن دولة الوحدة اليمنية حرصها على تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي كهدف من أهداف السياسة الخارجية اليمنية.

وظلت الخلافات الحدودية بين اليمن والسعودية تشكل عقدة مستعصية الحل في العلاقات بين الطرفين لا سيما وان حقبة التسعينيات قد شهدت خلافات حادة ومواجهات عسكرية مستمرة على الحدود المشتركة. بيد ان بوادر الانفراج قد لاحت في الأفق من جديد بزيارة غير متوقعة للرئيس صالح إلى المملكة العربية السعودية في حزيران/يونيو ٢٠٠٠ تم خلالها التوقيع على معاهدة جدة التي رسمت آلية لتسوية الخلافات التي ظلت عالقة بين الطرفين طوال أكثر من ستة عقود من الزمان.

ومع الشروع في تسوية الخلافات الحدودية مع العربية السعودية اتساقاً مع مضامين معاهدة جدة تكون دولة الوحدة اليمنية قد أفلحت في تحويل القوس الذي كان يمثل أزمة في علاقات اليمن مع دول الجوار الجغرافي إلى حزام أمني يعضد من مقدرة صانع قرار السياسة الخارجية اليمنية على صنع الأمن والاستقرار في المنطقة، وأفلحت أيضاً في دخول الألفية الثالثة وهي قد أنهت كل خلافاتها الحدودية لتكون أول دولة في المنطقة تسوي خلافاتها الحدودية بطريقة حضارية جديرة بالاقتداء، ولثبت القيادة اليمنية صدق توجهها العقلاني في تسوية الخلافات الحدودية بالطرق السلمية اعتماداً على مبدأ لا ضرر ولا ضرار.

كما يتضح مما تقدم عرضه أن الأزمات السياسية وما يعقبها من تسويات سياسية مردها بدرجة أساسية إلى وجود إشكاليات بناء الدولة اليمنية الحديثة، والمتمثلة بدرجة أساسية بمعاناة الشعب اليمني من مورثات عهدي الإمامة والاستعمار من نوازع الولاءات الضيقة والأمية بحكم العزلة والتشطير لعهود طويلة، وانعكاس ذلك على بناء الدولة الحديثة بظهور إشكاليات ضعف الإدارة الحديثة وإشكالية التعثر في ممارسة الديمقراطية، كون اليمن تعتبر إحدى بلدان الديمقراطيات الناشئة... وإشكالية سير بناء دولة الوحدة على أسس المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وغيرها من الإشكاليات التي واكبت سير العملية السياسية.

غير أن أهم ميزة يلاحظها المتتبع لمسار التسويات السياسية هي هيمنة فكرة الحوار الوطني عند حدوث كل أزمة سياسية، وتميز كل حوار بنتائج عملية تفضي إلى حل المنازعات الداخلية، ومن الجدير بالذكر أن الأطراف المتنازعة عادة ما تقتنع بوجود مشارك لها في التسويات السياسية كطرف ثالث كما هو ملاحظ منذ الحرب بين الملكيين والجمهوريين في شمال الوطن للحفاظ على النظام الجمهوري الذي انتهى إلى مصالحة وطنية، والذي مثل الطرف الثالث فيها جامعة الدولة العربية والأشقاء في كل من مصر والسعودية، كما مثلت جامعة الدول العربية (اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس والجزائر) الطرف الثالث في حرب ٧٣ بين شمال الوطن وجنوبه من أجل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وفي حرب ٧٩ بين شمال الوطن وجنوبه من أجل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية.

كذلك، مثلت الطرف الثالث في (بيان الكويت)، وفي حرب ٩٤ بعد قيام دولة الوحدة وبروز إشكاليات النظام السياسي لدولة الوحدة، تمثل الطرف الثالث (بجامعة الدول العربية والأمم المتحدة)، وفي الأزمة الأخيرة تمثل الطرف الثالث بمجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن الدولي.

والملاحظ في جميع الأزمات السياسية أن الحوار الوطني يحضر بصورة جادة بين جميع الأطراف، وهو ما يشكل وعياً كاملاً لدى الجميع بضرورة هيمنة الحوار في

حل المنازعات الداخلية، والوقوف أمام الأسباب التي أدت إلى حدوث تلك الأزمات، والعمل على تلافيها وبناء حالة من الوعي الديمقراطي والممارسة الديمقراطية وتكريس مفهوم المشاركة في صنع القرار والحد من تكريس السلطة والثروة بيد الأوليجاركية.. والاقتراب في المحصلة النهائية من بناء الدولة المدنية الحديثة.

التوصيات:

١- التأكيد على صانع القرار السياسي بضرورة أن يكون قراره سواء كان سياسياً، اقتصادياً، إدارياً أو اجتماعياً أن يكون مواكباً لتنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستديمة والتي هي الأساس الجوهري في امتصاص أية آثار يمكن أن تنجم عن الأزمات والأحداث السياسية سواء الداخلية أو الخارجية.

٢- أن يكون هناك دور لجماعات الضغط سواء من خلال وسائل الاتصال أو منظمات المجتمع المدني لتسهم في صنع القرار أو على الأقل تجعل صانع القرار يحسب أهمية لهذه المنظمات.

٣- العمل على تنمية وتطوير مهارات صانعي قرار السياسة الخارجية بشكل يوازي التطورات والمتغيرات المتسارعة التي تحيط بالنظام الدولي.

٤- يجب ان يبتغى صانع القرار السياسي في المحصلة النهائية المصلحة العليا للدولة وارتباط صانع القرار بالاستراتيجية للدولة وهذا يعنى أن هذا القرار يجب أن يمر بالمراحل المنهجية المعروفة في نظريات اتخاذ القرار.

٥- على صانع القرار أن يأخذ بالحسبان بناء إستراتيجية أمنية وفقاً لتصور يقوم على أساس أن أمن الدولة جزء لا يتجزأ من أمن المحيط الإقليمي ثم العالمي وهذا يعد من ضمن المفاهيم الدولية المتفق عليها حالياً.

٦- إجراء البحوث حول تحليل المشكلات التي تواجه السياسات العامة.

٧- تقديم الإرشادات أو الاستشارات حول الاهتمامات أو المستجدات العاجلة أو الفورية للسياسات.

٨- تكليف فرق بحثية لتقييم قضايا حساسة أو موضع جدل ونقاش.

٩- الأدوار الاستشارية تدور حول تشخيص المشكلات والأزمات وتحليلها واقتراح الحلول والمواقف والسياسات المناسبة للتعامل معها، وغالباً ما يكون ذلك في القضايا ذات الطبيعة العاجلة أو الساخنة.
١٠- تقويم البرامج الحكومية.
١١- تقديم التفسير والتوجيه حول المبادرات والسياسات العامة لوسائل الإعلام، وتسهيل فهم استيعاب الجمهور لها.

المراجع:

١- أحمد محمد بن بريك، **اليمن والتنافس الدولي في البحر الأحمر ١٨٦٩-١٩١٤**، الشارقة، عدن، وزارة الثقافة العربية للنشر وجامعة عدن، ط١، ٢٠٠١.
٢- سعد أبو ديه، **العلاقات العربية التركية" النموذج الأردني**، منشورات جامعة اليرموك لشهادة البحث العلمي والدراسات العليا، الأردن، عمان، د. ن، ١٩٨٨م.
٣- سلطان ناجي، **التاريخ العسكري لليمن ١٨٣٩ – ١٩٦٧م**، الجمهورية اليمنية، دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء، ط٣، ٢٠٠٤م.
٤- سمير العبدلي، **الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧.
٥- السيد عليوه، **إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨.
٦- السيد عليوه، **صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة**، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٧.
٧- أحمد نزري النعيمي، **السياسة الخارجية**، بغداد، جامعة بغداد، ط١، ٢٠٠١م.
٨- حسن السيد سليمان، أحمد محمد الكبسي، منصور عزيز الزنداني، حكيم عبدالوهاب السماوي، **مبادئ العلوم السياسية**، ط٢، الوكالة اليمنية للدعاية والإعلان، صنعاء، ١٩٨٨.
٩- خالد خديجة الهيصمي، **سياسة اليمن في البحر الأحمر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢.
١٠- بهجت فرني وعلي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية**، ترجمة: جابر سعيد عوض، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٢م.
١١- جمال علي زهران، **السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠-١٩٨١**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٧.

١٢- ريتشارد هاس، **مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة**، دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، (ترجمة: محمد عيمش)، نوفمبر ٢٠٠٢، (تاريخ الاطلاع: ٢٠/ ٢٠١٩/٣)

١٣- زكي البحري، **مشكلة دارفور، الجذور التاريخية والأبعاد الاجتماعية، التطورات السياسية**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

١٤- زيد زيد يحيى المحبشي، **العلاقات اليمنية – الجيبوتية ١٩٩٠-٢٠٠٢م في: اليمن ودول القرن الإفريقي**، مركز البحوث والمعلومات، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، ط١، نوفمبر ٢٠٠٣.

١٥- عبدالله أحمد سنان، **العلاقات اليمنية – الإريترية ١٩٩٠-٢٠٠٢ في: اليمن ودول القرن الإفريقي**، مركز البحوث والمعلومات، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، ط١، نوفمبر ٢٠٠٣.

١٦- محمد متولي، محمد أبو العلا، **جغرافية شبة جزيرة العرب**، ج٣، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨.

١٧- محمد محمود إبراهيم الذيب، **الجغرافيا السياسية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠.

١٨- محمود الأشرم، **محاضرات في المجتمع الريفي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، ١٩٨٠.

١٩- مكسيم لوفابفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ط١.

٢٠- توفيق الدعبوش، الدور الاستشاري للمراكز العلمية والبحثية: دراسة حالة (مركز الأصول الوراثية)، بحث غير منشور مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للمراكز البحثية والعلمية بجامعة صنعاء، أغسطس، اليمن، ٢٠١٦م، ص١١.

٢١- تقرير التقييم العام للمراكز البحثية والعلمية بجامعة صنعاء، اليمن، صنعاء، ٢٠١٢، ص ٢.

٢٢- مؤسسة رنين، مراكز البحوث والسياسات في اليمن، عوائق وتحديات، بحث غير منشور، صنعاء، ٢٠١٦م، ص٢.

٢٣- محمد أحمد الأفندي، تأثير مراكز الدراسات والبحث في الحكومة وصانعي القرار وعلاقتها، ص ١١.

٢٤- التقييم العام للمراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء، ٢٠١٢م، ص ٢.

٢٥- المركز الوطني للمعلومات، دليل مراكز الدراسات والبحوث ووحدات المعلومات في اليمن، صنعاء، بحث غير منشور، ٢٠١٣م، ص ٨٩.